وقال هو صفة حال ذمة قائمة بالنفس يوجب لمن قام به ميزا ومعلوم انه
ان كان في النفس معنى المخبر غير العلم فهذا الحد منطبق عليه ولهذا قسم الاو
لون والاخرون العلم في تصور وتصديق وجعلوا التصور هو العلم بالمفرد
ات الذي هو مجرد تصورها والتصديق العلم بالمركبات الخبرية من
النفي والاثبات فسموا العلم بذلك تصديقا وجعلوا نفس العلم هو نفس التصد
يق ولو كان في النفس تصديقا لذلك القضايا الخبرية ليس هو العلم الواجب
الفرق بين العلم بها وتصديقها ولا ريب ان هذا العلم والتصديق قد يعتقده
الانسان فيعقله ويضبطه ويلتزم موجبه وقد لا يعتقده ولا يعقله ويضبطه
ويلتزم موجبه فالاول هو المؤمن والثاني هو الكافر اذا كان ذلك فيما جاءت به
الرسل عن الله فليس كل من علم شيئا عقله واعتقده اي ضبطه واسكه والتزم
موجبه كما انه ليس كل من اعتقد شيئا كان عالما به فلفظ العقد والاعتقاد
شبيه لفظ العقل والاعتقال ومعنى كل منهما يجامع العلم تارة ويفارقه اخرى
فمن هنا قد يتوهم ان في النفس جزءا غير العلم ولفظ العقد والعقل لما كان جاريا
على من يمسك العلم فيعيبه ويحفظه تارة ويعمل بموجبه كان مشعرا بانه يوصف
بذلك تارة وبضده تارة وهو الخروج عن العلم وعن موجبه وقد يستعمل اللفظ
فيمن يمسك بما ليس بعلم ومن هذين الوجهين امتنع ان يوصف الله بالاعتقاد
فانه سبحانه عالم لا يجوز ان يفارقه علمه ولا يعتقد ما ليس بعلم فوصفه
به يدل على جواز وصفه بضد العلم ولفظ الفقه ولفظ الفهم كلاهما يستلز
م علما مسبوقا بعدم وهذا في حق الله ممتنع **الوجه الرابع والعشرون**
ان ما ذكروه في اثبات ان معنى الامر والخبر ليس هو العلم ولا الارادة وما
يتبع ذلك من ضرب المثل بالامر الامتحاني وخبر الكاذب يقال في ذلك لا ريب
ان الكاذب المخبر يقدر في نفسه التي على خلاف ما هو به ويخبر به
بلسانه لكن ذلك المقدر هو تقدير العلم فان الخبر الصدق الذي يعلم صا

حبه انه

حبه انه صدق لما كان معناه العلم المطابق للخارج فالمخبر الكاذب الذي
يعلم انه كاذب قدر في نفسه تقديرا مضاهيا للعلم فان تقدير الموجود معدو
ما والمعدوم موجودا في الاذهان واللسان اكثر من ان تحصر فمعنى خبر
هو علم مقدر لا علم محقق ان مخبر الخبر في الخارج وجود مقدر لا وجود محقق
والمقدر ليس بمحقق لا في الذهن ولا في الخارج لكن لما قدر هو انه عالم قدر
انهم وجود المخبر في الخارج والمستمع لما اعتقد صدقه وحسبانه صادق وان
لما قاله حقيقة لم يظنه مقدرا بل حسبه محققا وكل اعتقاد فاسد تقريرات ذ
هنية لا حقيقة لها في الخارج وهي اخبار واعتقادات وان لم تكن علوما
لكن هي في الصورة من جنس المحقق كان لفظ الكاذب من جنس لفظ الصا
دق وحظه من جنس حظه فهما متشابهان في الدلالة حظا ولفظا وعقدا
فكذلك امر الممتحن هو في الحقيقة ليس بطالب ولا مريد اصلا بل هو مقدر لكونه
طالبا مريدا لانه مظهر بتقدير ذلك من طاعة المأمور وامتثاله ما يظهر
بتخفيفه ثم اظهاره وذلك هو من باب المعارض فقد يجوز ذلك وقد لا يجوز مثل ان
يفهم المتكلم للمستمع معنى لم يرده المتكلم واللفظ قد يدل عليه بوجه ولا يدل عليه
بوجه فمعناه في نفسه هو الذي لا يفهمه المستمع ومفهوم المستمع شيء اخر وكذلك
الممتحن مدلول الصيغة في نفسه طلب مقدر وارادة مقدرة وبالنسبة
الى المستمع طلب محقق وارادة محققة اذا لم يعلم بالامر وكذلك مدلول الصيغة
عند الكذاب هو ما اختلقه والاختلاق هو التقدير وهو ما قدره في ذهنه
مما ليس له حقيقة وعند المستمع هو ما يجب ان يحكي باللفظ من المعاني المحققة
الوجه الخامس والعشرون ان يقال لهم انتم قد زعمتم في اصول الفقه
ان اللفظ المشهور الذي تتداوله الخاصة والعامة لا يجوز ان يكون موضوعا
لمعنى دقيق لا يدركه الا خواص الناس وهذا حق وذلك لان تكلم الناس باللفظ
الذي له معنى يدل على اشتراكهم في فهم ذلك المعنى خطابا وسماعا فاذا كان ذلك

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)